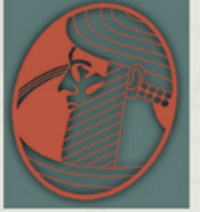


مرکز حورایی



رد الفعل العربي القادم

أنظمة الشرق الأوسط وأميركا - تجاهل الغضب الشعبي
لمسؤوليتهم

رد الفعل العربي القادم أنظمة الشرق الأوسط وأميركا - تجاهل الغضب الشعبي لمسؤوليتهم

بقلم: مارك لينش
ترجمة : ا.م.د. سعد علي حسين التميمي
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

19 أيار 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

منذ هجوم حماس على إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر، هزت الاحتجاجات الجماهيرية منطقة الشرق الأوسط، فقد تظاهر المصريون تضامناً مع الفلسطينيين وتعرضوا لخطر شخصي كبير، وخرج العراقيون والمغاربة والتونسيون واليمنيون إلى الشوارع بأعداد كبيرة، وفي هذه الأثناء كسر الأردنيون الخطوط الحمراء التي طال أمدها من خلال السير نحو السفارة الإسرائيلية، ورفضت المملكة العربية السعودية استئناف محادثات التطبيع مع إسرائيل، ويرجع ذلك جزئياً إلى غضب مواطنيها العميق من العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة.

وبالنسبة لواشنطن فإنها ترى إن أياً من هذه التعبئة غير مهم حقاً، فالقادة العرب في نهاية المطاف هم من بين أكثر ممارسي السياسة الحقيقية خبرة على مستوى العالم، ولديهم سجل في تجاهل تفضيلات شعوبهم، والاحتجاجات على الرغم من حجمها الكبير إلا إنه يمكن السيطرة عليها، وقد شجع الرئيس المصري السابق حسني مبارك وغيره من القادة منذ فترة طويلة الاحتجاجات حول معاملة الفلسطينيين، الأمر الذي يسمح لشعبهم بالتنفيس عن غضبهم وتوجيهه نحو عدو خارجي بدلاً من الفساد الداخلي وعدم الكفاءة، وبمرور الوقت سينتهي القتال في غزة، وسيعود المتظاهرون الغاضبون إلى ديارهم وسيواصل قادتهم السعي لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهو النشاط الذي يتفوقون فيه.

كما إن لصناع القرار الأميركي تاريخاً طويلاً في تجاهل الرأي العام في الشرق الأوسط، وهو ما يسمى بالشارع العربي، ففي نهاية المطاف إذا كان الزعماء العرب المستبدون هم من يتخذون القرارات، فليس من الضروري تقييم ما يهتف به الناشطون الغاضبون أو ما يقوله المواطنون العاديون لمنظمي استطلاعات الرأي أو وسائل الإعلام، وبما إنه لا توجد ديمقراطيات في الشرق الأوسط، فإنه لا يتوجب الاهتمام بما يفكر فيه أي شخص خارج القصور، وعلى الرغم من كل حديثها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، كانت واشنطن دائماً أكثر ارتياحاً في التعامل مع المستبدين البراغماتيين مقارنة بالجماهير التي تعتبرها حشوداً متطرفة وغير عقلانية، ونادراً ما تتوقف للتفكير في الكيفية التي قد يساهم بها هذا في سجلها الكئيب من إخفاقات السياسات.

إن رغبة الولايات المتحدة في تجاهل المخاوف الشعبية تعززت بمجيء ذكرى عام 2003، عندما كان الرأي العام العربي ضد الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق، ولكن معظم زعماء المنطقة تعاونوا مع الغزو ولم يتخذ أي منهم خطوات لمعارضته، وعلى الرغم من عقود من الاحتجاجات الجماهيرية المتكررة ضد الإجراءات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية، إلا إن الأردن ومصر حافظتا على معاهدات السلام مع إسرائيل، بل وشاركت مصر بنشاط في حصار غزة، والواقع إن شعور الولايات المتحدة بالرضا عن الذات تزايد بالفعل مع فشل تفجر الغضب الشعبي المتوقع - على سبيل المثال، بسبب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس أو قصف اليمن - واهتزت قناعات واشنطن لفترة وجيزة بسبب الانتفاضات العربية عام 2011، لكنها عادت بكامل قوتها مع استعادة الأنظمة الاستبدادية سيطرتها في السنوات التالية. ويبدو إن هذا هو ما تتوقعه الولايات المتحدة ومعظم المحللين السياسيين هذه المرة أيضاً، فعندما ينتهي القصف أخيراً، ستعود الحشود إلى منازلها وستجد أشياء أخرى تثير الجنون، ويمكن أن تعود السياسة الإقليمية إلى طبيعتها، ولكن هذه الافتراضات تعكس سوء فهم أساسي لكيفية أهمية الرأي العام في الشرق الأوسط، فضلاً عن قراءة خاطئة عميقة لما تغير حقاً منذ انتفاضات عام 2011.

ليست ثرثرة فارغة:

يستخدم صناع السياسات مصطلح الشارع العربي لاختزال الرأي العام الإقليمي في مجرد صخب جماهيري غير عقلاني ومعادٍ وعاطفي قد يتم استرضائه أو قمعه ولكن دون تفضيلات أو أفكار سياسية متماسكة، وهذا التعبير له جذور عميقة في الحكم الاستعماري البريطاني والفرنسي وتبنته الولايات المتحدة عندما دخلت الحرب الباردة واعتقدت إن التعليم والرأسمالية قادران على تحويل الشرق الأوسط إلى صورة الغرب، وقد عززت هذه الأفكار سياسة واشنطن في التعاون مع الطغاة العرب الذين يستطيعون السيطرة على شعوبهم، وهذا يناسب الزعماء العرب الذين يستطيعون صرف الضغوط الغربية عن قضايا مثل إسرائيل أو التحول الديمقراطي من خلال الإشارة إلى تهديد الانتفاضة الشعبية والبعبع الإسلامي الذي ينتظر في الأجنحة ليحل محلهم.

قبل عام 2011، وصل مفهوم الشارع العربي الى ذروته خلال ما يسمى بالحرب الباردة العربية في الخمسينيات من القرن الماضي عندما حقق القادة الشعبويين العرب نجاحًا كبيرًا في تعبئة الجماهير ضد الحلفاء الغربيين المحافظين باسم الوحدة العربية ودعم الفلسطينيين، وقد اثار مشهد آلاف المتظاهرين الغاضبين وهم يردون على خطابات الرئيس المصري جمال عبد الناصر الإذاعية من خلال النزول في الشوارع في الدول بما في ذلك الأردن إعجاب صناع السياسة الغربيين، وخلصت واشنطن على وجه الخصوص إلى إن الشارع العربي خطير، مما يفتح المجال للسوفييت، ولم يكن من الممكن بعد ذلك التفاهم مع هذه الشعوب بل السيطرة عليها بالقوة، وبعد فترة طويلة من انتهاء الحرب الباردة، استمر هذا التصور على الرغم من أنه يعتمد على سوء فهم أساسي للسياسة العربية ويستمر في قيادة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فضلاً عن العديد من التحليلات السياسية للمنطقة، وقد كان من الأسهل دائماً رفض الدعم العربي للأراضي الفلسطينية باعتباره متجذراً في معاداة السامية الرجعية - أو التغاضي عن الغضب الشعبي تجاه السياسات الأمريكية التي يروج لها السياسيون بسخرية - بدلاً من أخذ أسباب الغضب العربي على محمل الجد وإيجاد طرق لمعالجة مخاوفهم.

وفكرة الشارع العربي تلك تغيرت إلى حد ما في التسعينيات والعقد اللاحق، فقد تبلورت وبرزت القنوات الفضائية وخاصة قناة الجزيرة، في هذه العقود وشكلت الرأي العام العربي، وأدى ظهور استطلاعات الرأي العام المنهجية والعلمية في تسعينيات القرن العشرين إلى توفير قدر كبير من الوضوح بشأن التباينات الوطنية، والمواقف المتغيرة استجابة للأحداث، والتقييمات المعقدة للظروف السياسية، كما سمح ظهور وسائل التواصل الاجتماعي لمجموعة واسعة من الأصوات العربية بكسر سيطرة وسائل الإعلام وتحطيم الصور النمطية من خلال تحليلاتها المباشرة ومشاركتها التفاعلية، وبعد أحداث 11 سبتمبر، بذلت واشنطن جهدًا كبيرًا في حرب الأفكار المصممة لمكافحة الأفكار الإسلامية المتطرفة في جميع أنحاء المنطقة، وهو النهج الذي على الرغم من إنه مزلل، إلا إنه يتطلب استثمارًا كبيرًا في الأبحاث المسحية والاهتمام الدقيق بوسائل الإعلام العربية ووسائل التواصل الاجتماعي الناشئة، ولكن بعد ذلك، حطمت انتفاضة عام 2011 الشعور العام بالرضا عن استقرار الحكام المستبدين في المنطقة، وأظهرت إن أصوات الناس بحاجة إلى الاستماع إليها وأخذها في الاعتبار.

المستبدون يهتزون لكنهم ينجون

لا تزال ذكرى انتفاضات عام 2011 تخيم على كل حسابات استقرار النظام في الشرق الأوسط اليوم، وحملت نتائج تلك الأحداث الثورية دروساً مختلفة، فقد أظهر الانتشار السريع للاحتجاجات التي تهدد النظام من تونس عبر المنطقة بأكملها تقريباً إن الاستقرار المفترض للأنظمة الاستبدادية العربية كان في الغالب أسطورة، وللحظة وجيزة، لم يعد من المنطقي إن تتجاهل واشنطن خفايا الرأي العام العربي أو تدعن لتأكيدات الحكام العرب المنهكين، ومن الواضح إن الانتفاضات لم تكن مجرد ثوران لشارع عربي طائش، بل إن الثوار الشباب الذين استحوذوا على روح العصر أعربوا عن انتقادات مدروسة وحاسمة للحكام المستبدين الذين تحدوهم، وحتى الإسلاميين في أوساطهم تحدثوا بلغة الحرية والديمقراطية، وتسابقت الحكومات الغربية للتعامل مع هؤلاء القادة الشباب المثيرين للإعجاب، وحاولت دعم جهودهم لتحقيق التحولات الديمقراطية وإقامة أنظمة سياسية منفتحة.

لكن مثل هكذا دروس سرعان ما تم نسيانها عندما استعادت الأنظمة العربية السيطرة من خلال الانقلابات العسكرية، والهندسة السياسية، والقمع واسع النطاق، وساعد المستبدون في جميع أنحاء المنطقة المستبدين الآخرين على استعادة قوتهم، ووقف الغرب ببساطة موقف المتفرج، فعلى سبيل المثال، لم تتصرف الولايات المتحدة عندما دعمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى القمع الشرس الذي مارسه البحرين لاحتجاجاتها في عام 2011، وضخت الدعم المالي والسياسي للانقلاب العسكري المصري عام 2013، وجليت استعادة الاستبداد التي أعقبت ذلك مستوى من القمع تجاوز بكثير ما كان موجوداً قبل عام 2011، حيث قامت الأنظمة في جميع أنحاء المنطقة بسحق وإسكات المجتمع المدني، خوفاً من عودة المعارضة، وقد ساعدت المراقبة الرقمية في تنفيذ هذه الإجراءات القمعية، مما منح الأنظمة فهماً غير مسبوق لآراء مواطنيها وإمكانية ظهور حركات المعارضة.

وسرعان ما أدت استعادة الاستبداد إلى عودة النموذج القديم للسياسة الخارجية الغربية القائمة على التعاون مع النخب الاستبدادية وتجاهل آراء الجماهير العربية، ولا يمكن رؤية ذلك بشكل أوضح من سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فمنذ عام 1991 وحتى وقت قريب، قامت واشنطن برعاية عملية السلام جزئياً لأن القادة الأمريكيين كانوا يعتقدون إن تقديم حل عادل للفلسطينيين أمر ضروري لإضفاء الشرعية على التفوق الأمريكي، ومع ذلك تجاهلت إدارة الرئيس دونالد ترامب ببساطة الرأي العام الفلسطيني والعربي عندما توسطت في اتفاقيات إبراهيم، التي تعمل على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والبحرين والإمارات العربية المتحدة، دون حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وشملت الاتفاقيات أيضاً السودان والمغرب بعد أن وافقت واشنطن على الاعتراف بسيادتها على الصحراء الغربية. والرئيس الأمريكي جو بايدن، على الرغم من خطابه الواعد خلال حملته الانتخابية، إلا أنه تبنى نهج ترامب في الشرق الأوسط بكل إخلاص، ودفع من أجل التطبيع العربي الإسرائيلي وتجاهل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبعد تنصيبه في عام 2021، تخلى بايدن عن وعوده بوضع حقوق الإنسان في المقام الأول وجعل المملكة العربية السعودية منبوذة بسبب مقتل الصحفي جمال خاشقجي وحرثها على اليمن، وبدلاً من ذلك، سارع بيأس غير لائق لإنهاء سياسات ترامب المتمثلة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية وصد المكاسب الصينية في المنطقة من خلال تأمين اتفاق مع المملكة العربية السعودية، وليس من قبيل المصادفة إن هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول تزامن مع ضغط إدارة بايدن بكامل هيئته من أجل التوصل إلى اتفاق تطبيع سعودي في خضم استفزازات غير مسبوقة من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، وكانت هناك علامات على الاستياء العربي من التطبيع وتحذيرات لا حصر لها من انفجار وشيك في غزة، لكن واشنطن تجاهلتها باعتبارها مجرد مثال آخر على الاحترام المضلل للشارع العربي الذي اعتقدت إن حلفائها المستبدين يمكنهم السيطرة عليه، وكانت مخطئة في ذلك لأن الرأي العام مهم في الشرق الأوسط.

إن السياسة مهمة حتى في ظل الأنظمة الاستبدادية، وفي الشرق الأوسط، تتحرك القوى السياسية بسلاسة بين المحلي والإقليمي، ويتوجب على القادة الناجحين أن يتعلموا إتقان كلا البعدين من اللعبة، ويكمن جزء من ضمان بقائهم على قيد الحياة في معرفة كيفية الرد على الاحتجاجات، ويعتمد الرد على القضية المطروحة، ويستمتع الدبلوماسيون الغربيون إلى الحكام العرب الذين لن يضحوا حتى بمصالحهم البسيطة من أجل الصالح العام إذا تمكنوا من الإفلات من العقاب، وبطبيعة الحال، فإن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان سيعقد صفقة مع إسرائيل إذا اعتقد إنها ستخدم مصالح حكومته ويمكنه امتصاص الغضب الشعبي دون الكثير من المخاطرة، لكن هذا يمثل إذا كبيرة، والأمير محمد وغيره من القادة العرب يهتمون بما قد يؤدي إلى الإطاحة بهم، وفي أغلب الأحيان، يهتمون بشيء واحد أكثر من أي شيء آخر: البقاء في السلطة، وهذا لا يعني فقط منع الاحتجاجات الجماهيرية التي تهدد النظام بشكل واضح، بل يعني أيضاً الانتباه إلى مصادر السخط المحتملة والاستجابة عند الضرورة لتفاديها، ومع معاناة كل دولة عربية تقريباً خارج الخليج من مشاكل اقتصادية حادة، وبالتالي ممارسة أقصى قدر من القمع، فإنه يجب على الأنظمة أن تكون أكثر حذراً في الاستجابة لقضايا مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، يركز الزعماء العرب أيضاً على اللعبة السياسية الإقليمية ويتنافسون بشراسة لوضع أنفسهم باعتبارهم المدافعين الأكثر فعالية عن هوياتهم ومصالحهم المشتركة، وهذا هو السبب الذي يدفعهم غالباً إلى القيام بتحركات تصل إلى حد التحركات الأكثر سخرية وأنانية باعتبارها تخدم مصالح الفلسطينيين أو الدفاع عن الشرف العربي، والتصرفات الأخيرة التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة، عندما حاولت مثلاً تبرير اتفاقيات إبراهيم بالادعاء بأنها منعت خطط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لضم الضفة الغربية، هي مثال على ذلك، ويهتم الزعماء العرب بما يمنحهم الأفضلية أو ما يهددهم في لعبة السياسة الإقليمية شديدة التنافس - سواء كان ذلك ضد المتنافسين العرب الآخرين على النفوذ أو ضد قوى أخرى، بما في ذلك تركيا وإيران، وقد أصبح البعد الإقليمي للمنافسة أكثر حدة على مدى العقد الماضي، حيث سلطت الانتفاضة العربية الضوء على الكيفية التي قد تهدد بها التطورات السياسية في جميع أنحاء المنطقة بقاء أي نظام محلي، ومن الجدير بالذكر القول إن قطر تنافست بشدة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على صعيد التحولات السياسية والحروب الأهلية في سوريا وتونس وأماكن أخرى، سعياً إلى تشكيل الرأي العام ولكن أيضاً الاستجابة له.

تعد إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة حلاً آخر أكثر جدوى من الناحية السياسية، إذ إن معالجة مياه الصرف الصحي والمياه الرمادية تحمي إمدادات المياه العذبة، وتزيد من إمدادات المياه للاستخدامات التي تشمل الزراعة وعلف الماشية، وتحسن النتائج الصحية، وتخفف من تغير المناخ، والحد من انبعاثات غاز الميثان من خلال المعالجة المناسبة لمياه الصرف الصحي يمكن أن يقلل على الفور من ارتفاع درجات الحرارة، وعلى الرغم من هذه الفوائد، فإن العديد من بلدان الشرق الأوسط لا تملك إلا القليل من المعالجة الكافية لمياه الصرف الصحي.

ويمكن الإشارة هنا إلى الأردن، إذ تخدم محطة السمرا لمعالجة مياه الصرف الصحي في الأردن 65% من سكان البلاد، ويسمح الحجم الكبير للمحطة بإنتاج 80 بالمائة من احتياجاتها من الطاقة من الغاز الحيوي والطاقة الكهرومائية، ويتم بعد ذلك توجيه مياه الصرف الصحي المعالجة إلى قناة الملك عبد الله، مما يضيف أكثر من 100 مليون متر مكعب من النفايات السائلة المعالجة إلى موارد المياه المحدودة للمزارعين في وادي الأردن، وبينما كان المزارعون مترددين في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، فإن مجرد إضافة مياه الصرف الصحي المعالجة إلى مصادر المياه الزراعية الموجودة يعد امراً ناجحاً.

وتقوم بعض المجتمعات كذلك بتجربة محطات معالجة مياه الصرف الصحي اللامركزية، ويمكن للأراضي الرطبة المشيدة معالجة مياه الصرف الصحي بشكل طبيعي، ولديها فوائد إضافية تتمثل في الحد الأدنى من الطاقة، وانخفاض الصيانة، والقليل من الخبرة اللازمة.

ومن شأن تحسين جمع ومعالجة المياه الرمادية ومياه الأمطار أن يقلل أيضاً من مخاطر الفيضانات ويزيد العرض، لكن مرة أخرى الشيطان يكمن في السياسة، وفي حين أن العلاج الفعال يغير قواعد اللعبة فيما يتعلق بالأمن المائي، إلا أنه مكلف، والعديد من الساسة ليسوا على استعداد لدفع تكاليف بناء وصيانة البنية التحتية المرتبطة بالمياه، ففي عام 2018، خصصت الحكومة العراقية 15 مليون دولار فقط، أو أقل من 0.2 بالمائة من الميزانية الإجمالية لوزارة المياه.

وتثير معالجة مياه الصرف الصحي أيضاً مشاعر تتمثل في عبارة "ليس في الفناء الخلفي لمنزلي"، ففي كثير من الأحيان، يعتقد السكان أن قربهم من محطة المعالجة سيقلل من قيمة أرضهم أو رائحتها، وسيكون رفع وعي المواطنين بمخاطر الفشل في معالجة مياه الصرف الصحي ضرورياً للضغط على الحكومات وإقناع المجتمعات بالفوائد.

رد الفعل المبني

اليوم من الواضح و بشكل صارخ اصبح من الخطأ أن تفترض الولايات المتحدة إنها يمكن أن تتجاهل الرأي العام العربي حول معاملة الفلسطينيين، فالواقع إن العرب لم يفقدوا اهتمامهم بهذه القضية، كما إن الأنظمة العربية لم تفرض قبضة الموت على التعبئة العامة، ويجد كل نظام تقريباً جماهيره معبئة بشكل غير عادي بسبب ما يعتبرونه حملة الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد غزة والبرنامج الجديد للتهجير والاحتلال، والمستوى الناتج من التعبئة والغضب الشعبي يتجاوز الغضب الذي اندلع في عام 2003 إزاء الغزو الأميركي للعراق، ومن الواضح أنه يؤثر على سلوك الأنظمة في المنطقة، وفي الواقع، يمكن رؤية درجة وقوة التعبئة الشعبية ليس فقط في وسائل الإعلام والحشود في الشوارع، ولكن أيضاً في الانتقادات غير المعهودة لإسرائيل والولايات المتحدة التي تعبر عنها الأنظمة التي تحتاج إلى الحصول على هذا الحق من أجل البقاء، فحتى مصر، الشريك الوثيق للولايات المتحدة، هددت بتجميد اتفاقات كامب ديفيد إذا ما قامت إسرائيل بغزو رفح أو طردت سكان غزة إلى سيناء. وقد توحدت وسائل الإعلام العربية، التي كانت مجزأة ومستقطبة سياسياً بشكل سيئ خلال الحروب السياسية الإقليمية في العقد الماضي، إلى حد كبير للدفاع عن غزة، فقد عادت قناة الجزيرة، لتعيش أيام مجدها من خلال تغطية الفظائع هناك على مدار الساعة، حتى مع مقتل صحافييها أثناء القتال على يد القوات الإسرائيلية، وقد عادت وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً، ولكن ليس فرق تويتر أو فيسبوك وإنستغرام الخاضعين للرقابة الشديدة، ولكن التطبيقات الأحدث مثل تيك توك، وواتساب، وتيليجرام، والصور ومقاطع الفيديو الصادرة من غزة تطفئ على الدعاية التي تقدمها إسرائيل والولايات المتحدة وتتجاوز بسهولة التغطية الناعمة التي تقدمها منافذ أخبار ويسترن يونيون، والناس يرون الدمار كل يوم ويواجهون مشاهد مأساوية لا تصدق، وهم يعرفون الضحايا بشكل مباشر، كما إنهم لا يحتاجون إلى وسائل الإعلام لفهم رسائل الواتساب من سكان غزة المذعورين أو مشاهدة مقاطع الفيديو المرعبة التي يتم تداولها على نطاق واسع على التليجرام.

لقد دأب الناشطون والمثقفون العرب على تطوير حجج قوية حول طبيعة الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وهي اخذت تدخل الخطاب الغربي بطرق جديدة، فالقضية التي رفعتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية، والتي تزعم حدوث إبادة جماعية إسرائيلية في غزة، أدخلت العديد من هذه الحجج إلى التداول عبر عالم الجنوب وداخل المنظمات الدولية، وقد فعلت ذلك من خلال الإشارة ليس فقط إلى تصريحات القادة الإسرائيليين، بل أيضًا إلى الأطر المفاهيمية حول الاحتلال والاستعمار الاستيطاني التي طورها المثقفون العرب والفلسطينيون، وحرب الأفكار التي سعت الولايات المتحدة إلى شنها في العالم الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر، بدعوى جلب الحرية والديمقراطية إلى منطقة متخلفة، قد عكست مسارها، حيث اتخذت الولايات المتحدة موقفاً دفاعياً بسبب نفاقها في المطالبة بإدانة الإرهاب في حرب روسيا على أوكرانيا ودعم حرب إسرائيل على غزة.

منطقة بلا هدف

يحدث كل هذا في عصر اتسم، حتى قبل الحرب بين إسرائيل وحماس، بتراجع سيادة الولايات المتحدة وتزايد الحكم الذاتي للقوى الإقليمية، فقد سعت الدول العربية الرائدة بشكل متزايد إلى إظهار استقلالها عن الولايات المتحدة، وبناء علاقات استراتيجية مع الصين وروسيا ومتابعة أجنداتها الخاصة في الشؤون الإقليمية، وكان استعداد الأنظمة العربية لتحدي التفضيلات الأمريكية هو السمة المميزة للعقد الماضي، حيث تجاهلت دول الخليج السياسات الأمريكية تجاه التحول الديمقراطي في مصر، وأرسلت الأسلحة إلى سوريا على الرغم من تحذير واشنطن، وضغطت ضد الاتفاق النووي مع إيران، وأصبح هذا الاستعداد للاستهزاء برغبات الولايات المتحدة أكثر وضوحاً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، فقد شهد العامان الماضيان رفض معظم أنظمة الشرق الأوسط التصويت مع واشنطن ضد روسيا، ورفض المملكة العربية السعودية اتباع خطى الولايات المتحدة بشأن تسعير النفط.

وعلى اية حال ، فإن دعم واشنطن غير المحدود لإسرائيل في تدميرها لقطاع غزة قد دفع العداء طويل الأمد تجاه سياسة الولايات المتحدة إلى الأمام، وأثار أزمة الشرعية التي تهدد صرح التفوق التاريخي للولايات المتحدة في المنطقة برمتها، ومن الصعب المبالغة في مدى تحميل العرب اللوم للولايات المتحدة في هذه الحرب، فهم يرون إن مبيعات الأسلحة الأمريكية واستخدام حق النقض في الأمم المتحدة هو وحده الذي يسمح لإسرائيل بمواصلة حربها، وهم يدركون إن الولايات المتحدة تدافع عن إسرائيل بسبب أعمال مماثلة لتلك التي أدانت الولايات المتحدة روسيا وسوريا بسببها، ويمكن رؤية مدى هذا الغضب الشعبي في فك ارتباط عدد كبير من العاملين الشباب في المنظمات غير الحكومية والناشطين عن المشاريع والشبكات المدعومة من الولايات المتحدة والتي تم بناؤها على مدى عقود من الدبلوماسية العامة، وهو التطور الذي أشارت إليه أنيل شيلين في استقالته المبدئية من منصبها كموظفة للشؤون الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية في مارس/آذار.

ولا يزال البيت الأبيض يتصرف وكأن كل هذا ليس له أهمية حقيقية، فالأنظمة العربية ستبقى على قيد الحياة، وسيتلاشى الغضب أو سيعاد توجيهه نحو قضايا أخرى، وفي غضون أشهر قليلة، يمكن لواشنطن العودة إلى العمل المهم المتمثل في التطبيع الإسرائيلي السعودي، وهذه هي الطريقة التي عملت بها الأمور تقليدياً، ولكن هذه المرة قد تكون مختلفة، فالفشل الذريع في غزة، في لحظة تحول القوة العالمية وتغيير حسابات القادة الإقليميين، يظهر المدى القليل الذي تعلمته واشنطن من سجلها الطويل من الإخفاقات السياسية، فطبيعة ودرجة الغضب الشعبي، وتراجع التفوق الأمريكي وانهايار شرعيتها، وإعطاء الأولوية للأنظمة العربية لبقائها الداخلي، فضلاً عن المنافسة الإقليمية، تشير إلى إن النظام الإقليمي الجديد سيكون أكثر اهتماماً بالرأي العام من القديم، وإذا استمرت واشنطن في تجاهل الرأي العام، فسوف تقضي على خططها لما بعد انتهاء الحرب في غزة.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

